

تقرير محدث حول حرية التنقل والعبور في الضفة الغربية أيار 2009



ملخص تنفيذي

1. يوفر التقرير الحالي تحليل وأرقام تتعامل مع التطورات والتوجهات الرئيسية في نظام القيود على حرية التنقل والعبور الداخلية التي نفذتها السلطات الإسرائيلية في الفترة بين أيلول 2008 ولغاية نهاية شهر آذار 2009. يتألف النظام من مجموعة من العوائق المادية (على سبيل المثال الحواجز العسكرية، المتاريس على الطرق والجدار) وإجراءات إدارية وقانونية (على سبيل المثال منع العبور، ومتطلبات الحصول على التصريح، والضم) مما يحد من حرية تنقل وعبور المركبات والأفراد الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.
2. خلال فترة التقرير، نفذت السلطات الإسرائيلية عدد من الإجراءات التي سهلت حركة المركبات الفلسطينية على بعض مسارات العبور إلى أربع مدن رئيسية: نابلس، الخليل، طولكرم ورام الله. وقد تضمنت هذه الإجراءات إلغاء شرط الحصول على تصريح للمركبات التي تدخل مدينة نابلس؛ وفتح مفترقين طرق مما سمح بالوصول بشكل مباشر إلى مدينة الخليل؛ إزالة إحدى الحواجز العسكرية على المسار الجنوبي إلى مدينة طولكرم؛ وفتح طريق بديل "رئيسي" مما سهل الوصول إلى مدينة رام الله من الغرب.
3. وفي نفس الوقت، حصل تعميق وتعزيز إضافي لمختلف أنواع الآليات المستخدمة للتحكم في حرية التنقل والعبور الفلسطيني وتسهيل حركة المستوطنين الإسرائيليين المسافرين من وإلى إسرائيل. أما العناصر الأساسية في هذا النظام كما لوحظت خلال هذه الفترة والفترات السابقة، فهي تتضمن: توسيع شبكة الطرق البديلة "شريان الحياة"؛ توسيع الحواجز العسكرية الرئيسية؛ استبدال المعوقات البسيطة والبدائية (مثل الكتل الترابية) بمعوقات أكثر تطور وديمومة (على سبيل المثال، بوابات على الطرق وسياج معدني).
4. وفي حين عملت هذه الإجراءات على تسهيل حركة المركبات الفلسطينية، إلا أنها فرضت على الفلسطينيين دفع الثمن مقابل ذلك. على سبيل المثال، الطرق الرئيسية "شريان الحياة" التي تربط التجمعات السكانية الفلسطينية، والتي كانت معزولة عن بعضها البعض في السابق بسبب منع الفلسطينيين من استخدام طريق رئيسي أو بسبب إغلاق الطريق بفعل الجدار، جاءت على حساب تعزيز عملية إخراج الفلسطينيين من شبكة الطرق الرئيسية وتهديد التواصل الجغرافي بين مختلف المناطق. إن عملية رصف هذه الشوارع يعني بالضرورة مصادرة أراض خاصة وعمامة مما سيؤدي إلى انكماش المساحة المتوفرة للتطور والتوسع الفلسطيني.

5. قامت الطواقم الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية خلال أحدث دراسة شاملة بتوثيق ورسم خريطة توضح مواقع 624 حاجز مادي، بما يتضمن 93 حاجز عسكري و541 عائق بدون وجود عسكري (كتل ترابية، حواجز ومتاريس، الخ). من أصل 93 حاجز عسكري، يوجد 20 حاجز لا تتواجد القوات العسكرية عنده بشكل دائم، بما يتضمن بعض الحواجز التي نادرا ما تسيطر عليه القوات العسكرية. الرقم الإجمالي يمثل ارتفاع بسيط من خلال إضافة أربع حواجز بالمقارنة بالرقم الموازي في نهاية فترة التقرير السابق (11 أيلول 2008). لكن وبالرغم من تقارب الأرقام الإجمالية للفترتين، فإن عدد التغييرات التي تم تسجيلها في هذا التقرير (إزالة 24 عائق وإضافة 28 عائق آخر) كان أقل بكثير عند مقارنته بالفترة الماضية (إزالة 82 عائق وإضافة 101 عائق).
6. بالرغم من حقيقة أن عدد المعوقات والحواجز يبقى مؤشر على الانتشار الواسع لنظام القيود على حرية الحركة والعبور الداخلية، إلا أن الرقم لوحده غير كاف لالتقاط بعض التطورات والتوجهات الأهم خلال فترة التقرير.
7. يعتبر جدار الضفة الغربية، بالتعاون مع نظام البوابات والتصاريح، عناصر رئيسية في نظام القيود على حرية التنقل والعبور. فقد استمر البناء في مقاطع مختلفة من الجدار خلال فترة التقرير بالرغم من بطء وتيرة العمل بالمقارنة مع الفترات السابقة. صادرت السلطات الإسرائيلية الأراضي وبدأت عمليات تجريف وتسوية للأراضي تمهيدا لبناء أربع مقاطع جديدة، حيث يهدف مقطعين إلى إعادة تحديد موقع مقطعين قائمين تنفيذاً لقرارات صدرت عن محكمة العدل العليا الإسرائيلية قبل أكثر من ثلاثة أعوام. المقاطع الأربع موجودة داخل الضفة الغربية وليس على الخط الأخضر أو داخل إسرائيل بشكل يتناقض مع الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في شهر تموز 2004.
8. إضافة إلى ذلك، تم الإعلان عن مناطق واسعة بين الجدار والخط الأخضر في محافظات سلفيت، رام الله، بيت لحم والخليل "كمناطق تماس" ويمنع الفلسطينيون من الوصول إليها. منذ العام 2003، تظهر عمليات مراقبة التجمعات السكانية المتضررة من الجدار في شمالي الضفة الغربية إلى تضييق كبير في حرية الوصول والعبور.
9. حصل تضييق إضافي على الوصول إلى القدس الشرقية عبر حاجزين عسكريين رئيسيين على الجدار يسيطران على حركة عبور الفلسطينيين من حاملي التصاريح من شمال وجنوب الضفة الغربية (قلنديا وغيلو) من خلال الطوابير الطويلة والإعاقات.
10. المستوطنات الإسرائيلية ما زالت تشكل العامل الأهم في تحديد نظام القيود على حرية التنقل والعبور. وينعكس ذلك في درجة التداخل الكبيرة بين مواقع الحواجز ومواقع المستوطنات ومسارات المستوطنين. التوجهات الرئيسية التي لوحظت خلال فترة التقرير تتضمن تسارع في توسيع المستوطنات على الجانب الغربي (الإسرائيلي) من الجدار بالإضافة إلى الحفاظ على البؤر الاستيطانية وتوسيع البعض الآخر؛ تدهور في حرية وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم الزراعية الواقعة بجوار بعض المستوطنات بسبب، ضمن أسباب أخرى، تزايد في عنف المستوطنين؛ فرض قيود صارمة (بما يتضمن ساعات طويلة من نظام منع التجول) على قرى منفردة في شمالي الضفة الغربية بعد حصول أحداث رشق الحجارة على مركبات المستوطنين.
11. حصلت قيود إضافية على حرية وصول المزارعين ومربي المواشي إلى مناطق في غور الأردن والهضاب الشرقية من محافظتي بيت لحم والخليل التي أعلنت كمناطق عسكرية أو محميات طبيعية في الماضي بسبب ارتفاع وتيرة التنفيذ للقيود من قبل السلطات الإسرائيلية التي خصصت ما يقرب من 28% من مساحة الضفة الغربية كمناطق عسكرية مغلقة أو محميات طبيعية.
12. وبشكل إجمالي، فإن التخفيف الذي لوحظ في فترة التقرير على سير المركبات الفلسطينية في بعض المناطق لا يرتقي إلى درجة القول أن تحسنا حقيقيا حصل على حرية التنقل والعبور. ويمكن ملاحظة ذلك من نقص التغيير في العدد الإجمالي للحواجز والمعوقات والتنفيذ الموازي لذلك في مجال سياسات وإجراءات القيود الأخرى، بما يتضمن توسيع الجدار والمستوطنات الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك، وخلافا لكافة التطمينات التي أعطتها الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالطبيعة المؤقتة لنظام القيود على حرية التنقل والعبور، فإن الإجراءات التي تبنتها السلطات الإسرائيلية خلال فترة التقرير والتقارير السابقة تشير إلى تعميق هذا النظام. نتيجة لذلك، حصل تقييد وانكماش واضح للمساحة المتوفرة للتوسع والتطوير الفلسطيني.

يوفر التقرير الحالي تحليلاً وأرقاماً تتطرق إلى التطورات الأساسية والتوجهات في نظام فرض القيود على الحركة والوصول في الفترة الممتدة من أيلول 2008 ولغاية آذار 2009. ويستند إلى عمليات رصد منتظمة قامت بها الفرق الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والتي وصلت ذروتها في دراسة مسحية شاملة توثق وتحدد مواقع كافة المعوقات المتعلقة بالإغلاق¹. بالرغم من أن المجموع الكلي للمعوقات يعكس طبيعة انتشار نظام القيود المفروضة على الحركة والوصول بشكل واسع، إلا أن هذا العدد ليس بكاف لوحده لالتقاط الصورة الشاملة من التغييرات على إمكانية الوصول خلال الفترة التي يتطرق إليها التقرير.

لقد تقلصت حرية الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية في الحركة على نحو كبير منذ بداية الانتفاضة الثانية (أيلول 2000)، نتيجة لنظام داخلي مفروض من قبل السلطات الإسرائيلية على الحركة وعلى إمكانية الوصول.

ويجري تطبيق هذا النظام من خلال معوقات مادية (مثل الحواجز العسكرية، المتاريس والجدار) إلى جانب قيود إدارية وقانونية (مثل المناطق العسكرية المغلقة، الطرق المحظورة ومتطلبات للحصول على تصاريح) الأمر الذي يؤثر على إمكانية وصول المركبات والمارة الفلسطينيين في كافة أرجاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

لقد بررت السلطات الإسرائيلية هذا النظام كإجراء مؤقت من أجل احتواء المواجهات العنيفة مع الفلسطينيين ولحماية المواطنين الإسرائيليين في إسرائيل، وفي مستوطنات الضفة الغربية على حد سواء، في وجه الهجمات الفلسطينية.

تسهيل الوصول إلى أربع مدن

ما يزال سكان نابلس البالغة أعمارهم ما دون الخمسين عاماً ممنوعين من قيادة مركباتهم إلى خارج المدينة عبر الحواجز العسكرية الجنوبية والشرقية.

ثانياً، بينما سمح تغيير موقع الحاجز العسكري بيت إيبا ليكون أبعد باتجاه الغرب بوصول سكان محافظة جنين إلى مدينة نابلس من دون العبور فيه²، إلا أن على هؤلاء السكان حالياً عبور حاجز بيت إيبا العسكري لدى سفرهم إلى طولكرم ورام الله.

ثالثاً، تم إزالة نظام التصاريح "ظهر إلى ظهر" المطبق على الشاحنات الداخلة إلى نابلس والمغادرة منها عبر حاجز عورتا العسكري. ولقد حسن ذلك وعلى نحو كبير من تدفق حركة السير التجارية في هذه المنطقة.

وأخيراً، جرى تمديد ساعات فتح الحواجز العسكرية الخمسة منذ كانون أول 2008 سهلت الحركة الفلسطينية عبرها:

الخليل

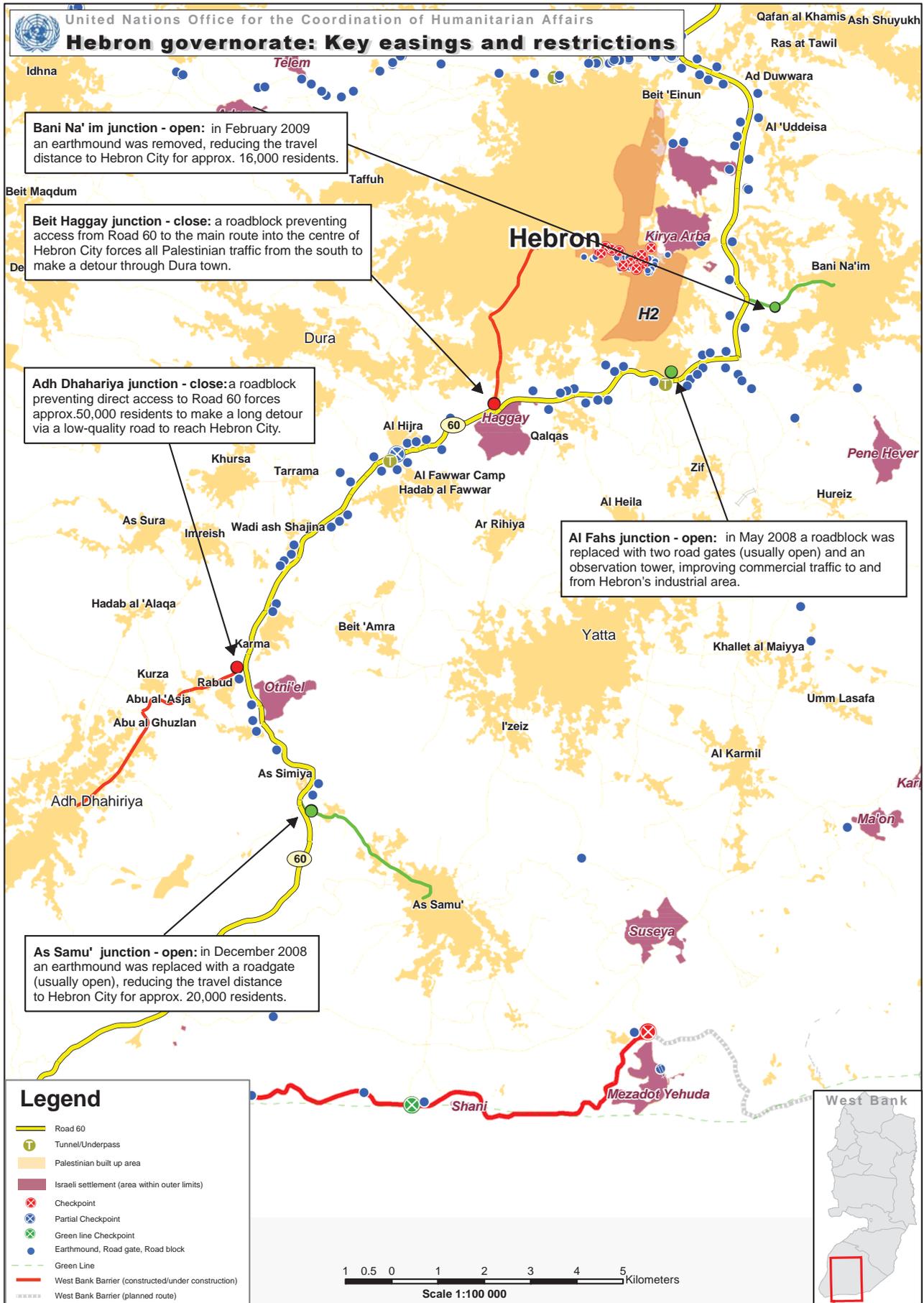
أزال الجيش الإسرائيلي خلال الفترة التي يتطرق إليها التقرير عدداً من المعوقات التي تسد إمكانية وصول مباشرة للمركبات فيما بين مجموعات سكانية مختلفة إلى جنوب وشرق مدينة

طبقت السلطات الإسرائيلية خلال الفترة التي يتطرق إليها التقرير عدداً من الخطوات، والتي سهلت من تدفق حركة السير الفلسطينية على بعض الطرق المؤدية إلى أربع مدن رئيسية: نابلس، الخليل، طولكرم ورام الله. وتتماشى هذه الخطوات مع توجه جرى تشخيصه في الفترات السابقة التي شملها التقارير (أيار - آب 2008)². وكما سيجري الخوض به بإسهاب في الأجزاء المقبلة من هذا التقرير، تظل هذه التسهيلات بعيدة عن أن تشكل تحسناً حقيقياً وشاملاً في إمكانية الوصول:

نابلس

ما تزال تسيطر خمسة حواجز عسكرية على الوصول من وإلى مدينة نابلس: من الجنوب (حوارة وعورتا)، من الشمال (عصيرة الشمالية)، من الشمال الغربي (بيت إيبا) ومن الشرق (بيت فوريك). غير أن خطوات تسهيل القيود التي ما تزال مطبقة منذ كانون أول 2008 سهلت الحركة الفلسطينية عبرها:

أولاً، لا يطلب بعد الآن من المركبات التي تحمل لوحة أرقام فلسطينية والقادمة من الاتجاه الشمالي الغربي، الجنوب والشرق أن تؤمن تصريحاً خاصاً للدخول إلى نابلس، ويجري تفتيشها فقط اماماً على هذه الحواجز العسكرية (لم يتطلب الوصول عبر الحاجز العسكري الشمالي تصريحاً). ومع ذلك،



تفتيشات عشوائية ومتكررة من قبل جنود الجيش الإسرائيلي للمركبات الفلسطينية على حواجز طيارة على طول هذا الطريق. وما يزال المدخل الرئيسي لطولكرم من الشرق محدودا بواسطة حاجز عسكري مزود قوى بشرية (عناكب).

رام الله

افتتحت السلطات الإسرائيلية في كانون أول 2008 طريقا جديدة تربط قرية بيت عور الفوقا بمدينة رام الله. وجرى افتتاح طريقين مشابهيين في نفس المنطقة خلال الفترات السابقة من التقارير. تشكل هذه الطرق، والتي يشار إليها كذلك كطرق "نسيج حياة"، جزءا من نظام الطرق الثانوي الذي أنشئ من قبل السلطات الإسرائيلية. وبنيت الطرق البديلة في هذه المنطقة على ضوء الحظر الإسرائيلي على الحركة الفلسطينية على الطريق الرئيسي الشرقي- الغربي في محافظة رام الله- طريق رقم 443. في حين أصبحت هذه الطريق شريانا رئيسيا لحركة سير الإسرائيليين المسافرين ما بين منطقة الساحل الغربي والقدس.

كما أن إحدى هذه الطرق مخصصة للتعويض عن فقدان طريق تصل منطقة معزل من جراء الجدار (بير نبالا) بمجموعة من القرى إلى الغرب منها. بالإضافة إلى ذلك، تم خلال هذه الفترة إزالة معوق سد حركة السير بين قرية عين قينيا (ما يقارب 800 ساكن) ومدينة رام الله. لقد أتاحت هذه الإجراءات حركة أسرع وأكثر مباشرة بين بعض المدن والقرى في شمالي محافظة رام الله (ما يقارب 40,000 شخص) ومدينة رام الله. وفي هذه الأثناء، ما تزال الطرق الرئيسية المؤدية إلى مدينة رام الله من الجنوب، الشرق والشمال مسيطر عليها بشدة بواسطة حواجز عسكرية مزودة بقوى بشرية⁴.

الخطوات، وبالأخص الأولى والثانية، استثمار كميات كبيرة من الأموال كما إن بقاء بعض عوائق الإغلاق بصورتها الأصلية وفي موقعها الأصلي هو أيضا دليل على هذا الترسخ وهو ذو تبعات هامة.

وكما يجرى الإسهاب حوله أدناه، نجم عن بعض هذه الخطوات تسهيل في تدفق حركة السير في حين أن بعضها لم يكن مؤثرا بل حتى أن تأثيرها كان سلبيا على إمكانية الوصول. ومع هذا، وبالرغم من التأثير المباشر على الوصول، تبتز جميعها ثمنا من الفلسطينيين من حيث فقدان الأراضي، تشويش طرق تقليدية، وتقطيع أوصال متزايد لأراضي

الخليل، بما فيها بلدي السموع وبنى نعيم، وشارع رقم 60، وهو الشريان الرئيسي لحركة السير في الجنوب. إن هذه الإزالة للمعوقات، والتي تأتي في أعقاب فتح مفترقين رئيسيين في فترات التقارير السابقة (رأس الجورة ، والفحص)، قد سهلت من إمكانية الوصول إلى مدينة الخليل ومنطقتها الصناعية، والتي تشكل المحور الاقتصادي والخدماتي الأساسي في المنطقة.

وبالرغم من هذه التسهيلات، ما يزال الطريق الرئيسي المؤدي إلى مركز المدينة من اتجاه الجنوب مغلقا بجوار مستوطنة "بيت حجابي". وهذا يجبر السكان المحليين على سلوك طريق غير مباشر إلى حد كبير عبر بلدة دورا. كما أن إمكانية الوصول من الشرق هي أيضا محدودة بسبب المعوقات المختلفة المقامة في كافة أرجاء المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية من المدينة (H2) مما يسد الطريق الأساسية المؤدية إلى مركز المدينة. وأخيرا، ما يزال سكان الظاهرية والقرى المجاورة (ما يقارب 50,000 ساكن) محرومين من إمكانية الوصول إلى الطريق رقم 60 بسبب متراس وضع بالقرب من مستوطنة "عوتينيل"، الأمر الذي يجبرهم على سلوك مسار غير مباشر وطويل في طريق مهترئة من أجل الوصول إلى مدينة الخليل (أنظر في خريطة الخليل أدناه).

طولكرم

في بداية شهر آذار 2009، أزال الجيش الإسرائيلي حاجز الرأس العسكري، وهو الحاجز العسكري المزود بقوى بشرية، والذي يسيطر على الطريق المؤدية جنوبا ومن مدينة طولكرم وإليها. في حين حسن هذا الإجراء من تدفق حركة السير بين محافظتي طولكرم وقلقيلية، إلا أن تأثيره تقلص من جراء

المزيد من الترسخ لنظام فرض القيود

ساهمت الخطوات التي تبنتها السلطات الإسرائيلية خلال الفترة التي يتطرق إليها التقرير، بما فيها بعض ما نوقش أعلاه، إلى المزيد من ترسخ الآليات المتنوعة المستخدمة للسيطرة على الحركة الفلسطينية وتقييدها، ومن أجل تسهيل حركة المستوطنين الإسرائيليين في كافة أرجاء الضفة الغربية.

تتشكل العناصر الأساسية لهذا الترسخ، والتي جرى رصدها في الفترة الحالية وفي الفترات السابقة من تقارير، من توسيع لشبكة الطرق البديلة ("نسيج الحياة")؛ توسيع حواجز عسكرية رئيسية ومزودة بقوى بشرية؛ واستبدال معوقات أولية (مثل السواتر الترابية) بأخرى ثابتة أكثر. تستوجب بعض هذه

شريان حركة السير الأساسي الشرقي- الغربي في منطقة الجنوب، خاضعة لقيود من قبل السلطات الإسرائيلية. أما الشارع الآخر، فإنه سيربط بلدة الظاهرية بحاجز مיתار العسكري عبر قرية الرماضين في المنطقة الجنوبية الغربية من المحافظة. وسيوفر هذا الشارع بديلا لطريق تقليدي جرى إغلاقه بجوار مستوطنة "تيني" الإسرائيلية. إن بناء كلا الشارعين البديلين هو بدعم من السلطة الفلسطينية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

توسيع حواجز عسكرية

يترتب عادة على توسيع حاجز عسكري مصادرة أو وضع يد على أرض فلسطينية واقعة في محيط حاجز عسكري قائم، وإضافة بنى تحتية مادية، بما في ذلك شق مسارات جديدة للمركبات التي تعبر في الحاجز العسكري. وفي الفترة الحالية، استكملت السلطات الإسرائيلية توسيع حاجزين عسكريين أساسيين: وادي النار (معروف أيضا باسم "الكونتير")، الذي يحكم السيطرة على حركة شريان المواصلات الأساسي من الشمال إلى الجنوب، وحوارة، والذي يحكم السيطرة على إمكانية الوصول إلى مدينة نابلس من الجنوب. وعلى عكس بيانات سابقة صادرة عن الجيش الإسرائيلي، لم ينجم عن أي من هذه التوسعات إلى غاية الآن أي تحسن في تدفق حركة السير، وما تزال ترصد تأخيرات طويلة في ساعات الذروة، إما لعدم استخدام مسار إضافي (وادي النار) أو لانعدام زيادة عدد الأفراد العسكريين الذين يقومون بعمليات التفتيش.

لقد كان توسيع ثلاثة حواجز عسكرية أخرى خلال هذه الفترة على قدم وساق. اثنان من بين هذه تسيطر وتقيّد إمكانية وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية: حاجز قلنديا العسكري، الذي يغلق الطريق الرئيسية إلى المدينة من اتجاه الشمال، وحاجز الجيب العسكري، الذي يحكم السيطرة على إمكانية وصول الفلسطينيين القاطنين في داخل معزل استيطاني (كتلة "غفغات زئيفا")، شمال شرق القدس الشرقية. أما الحاجز العسكري الثالث، "عنان"، فإنه يسيطر على الطريق الرئيسي إلى مدينة طولكرم من اتجاه الشرق.

من معيقات أولية وبدائية إلى أخرى أكثر ديمومة

يجري تطبيق عملية استبدال معوقات أولية بأخرى مادية أكثر ديمومة بطرق متنوعة. وإحدى هذه الطرق "اللطيقة" هي استبدال ساتر ترابي أو متراس ببوابة على طريق بحيث تظل

الضفة الغربية. لقد قلص ترسيخ نظام القيود من آفاق حدوث تحسن حقيقي في مستوى سيطرة الفلسطينيين على الحيز المادي للضفة الغربية. وبدون حصول مثل هذا التحسن، ستبقى الإمكانيات المتوفرة للسكان الفلسطينيين للتعامل مع احتياجاتهم محدودة بالضرورة⁵.

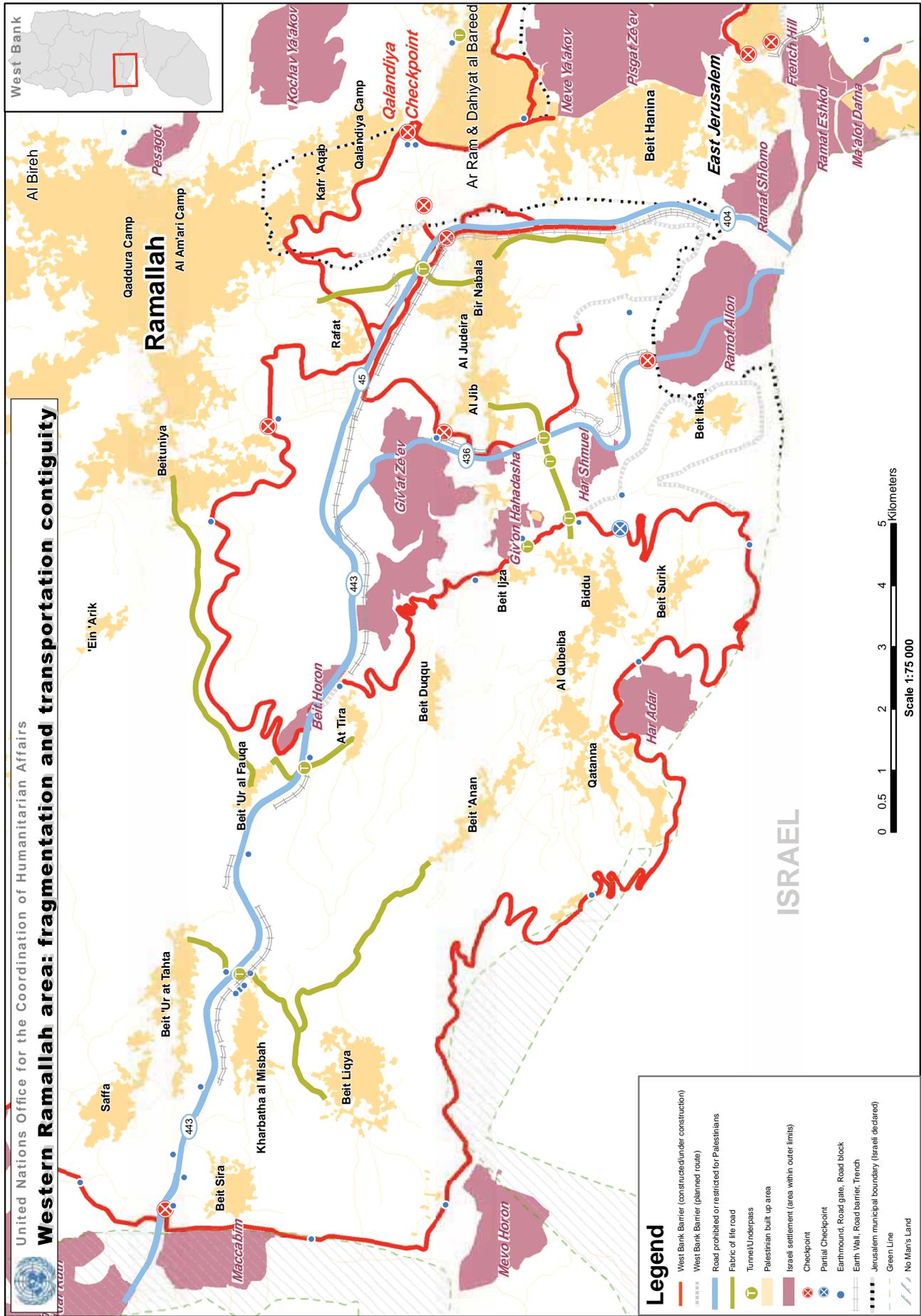
شبكة الطرق البديلة

تتألف هذه الشبكة من عدد من الطرق، جزء منها عبارة عن أنفاق وممرات سفلية، بحيث تربط مناطق فلسطينية كان قطع التواصل معها، من جراء حظر أو قيد على الوصول الفلسطيني إلى شارع رئيسي، أو نتيجة وجود معوق مادي على شارع بواسطة الجدار.

غير أن إعادة التواصل المادي هذا يعزز من إقصاء فلسطينيين من شبكة الطرق الرئيسية المستخدمة من قبل سكان إسرائيليين، كما يساهم في تقويض التواصل الجغرافي ما بين مناطق مختلفة (أنظر في خريطة غرب رام الله)، ومع الحاجة إلى تقييم منهجي، إلا أن التأثير البيئي والاقتصادي لشبكة الطرق الإضافية هذه على منطقة صغيرة مثل الضفة الغربية كان مدعاة للقلق. ولغاية اليوم، تم شق حوالي 49 كيلومتر من الطرق البديلة، بما فيها 43 نفقا وممرًا سفليًا من قبل السلطات الإسرائيلية.

بالإضافة إلى فتح الطريق المذكورة سابقا، والتي تصل ما بين بيت عور الفوقا مع رام الله، بدأت القوات العسكرية الإسرائيلية خلال الفترة التي يتطرق إليها التقرير بتسوية الأراضي المجاورة لقرية نعلين (أيضا في محافظة رام الله) من أجل بناء طريق "نسيج الحياة". وستمكن هذه الطريق لدى استكمالها السكان الفلسطينيين من السفر بين نعلين والحاجز العسكري المحاذي بدون الحاجة للوصول إلى شارع رقم 446، الذي يخدم حاليا سكان المستوطنة الإسرائيلية المجاورة. وهناك تخطيط لبناء شارع "نسيج حياة" ونفق إضافيين أسفل طريق رقم 446 من أجل ربط قرى غربي رام الله مع باقي أرجاء المحافظة. ووفقا لمكتب التنسيق والارتباط الإسرائيلي، سيحظر على الفلسطينيين لدى استكمال بناء النفق من استخدام الطريق رقم 446.

وفي محافظة الخليل، كان شارعان بديلان آخران في مرحلة البناء خلال الفترة التي يتطرق إليها التقرير، حيث يجري بناء الأول، الممتد من حاجز ترقوميا العسكري لغاية بلدة حلحول، لأن إمكانية وصول الفلسطينيين إلى شارع رقم 35، وهو





بالرغم من وجود اختلافات في تأثير هذه التغييرات على إمكانية الوصول، حيث تتراوح من إيجابية إلى حيادية، إلا أنها ومن منظور أوسع، عبارة عن أشكال متنوعة لنفس نموذج الترسيح.

تعميق معيقات غير مزودة بقوى عاملة

عدد هام من المعوقات غير المزودة بقوى عاملة (مثل المتاريس والسواتر الترابية) التي شخّصت وحدد موقعها منذ ما قبل خمسة أعوام ما تزال على حالها وفي مكانها.

لقد ساهم الإبقاء على هذه المعوقات في التآكل التدريجي لبعض الطرق التقليدية واختفائها، وذلك من جراء عدم استخدامها وعدم صيانتها لفترة طويلة. وبالتالي، أصبحت بعض هذه الطرق غير مرئية بفعل حرثها وفلاحتها من قبل مزارعين فلسطينيين.

مفتوحة فيما عدا إذا أعلن عن إنذار أمني. وهذا هو الوضع المطبق مؤخرا من خلال فتح طريق يمكن الوصول من خلالها إلى بلدة السموع، في أعقاب فتح مفرقين رئيسيين خلال الفترة السابقة، جميعها في منطقة الخليل (أنظر في القسم 2 أعلاه). وعلى العكس من ذلك، وعلى الأقل أربع حالات أخرى مسجلة خلال هذه الفترة في محافظتي نابلس وقلقيلية، أبقى على البوابات الموضوعة على الطرق، والتي استبدلت السواتر الترابية مغلقة. وفي المجمل، كان هنالك مع انقضاء الفترة التي يتطرق إليها التقرير ما مجموعه 110 بوابات موضوعة على طرق واقعة في كافة أرجاء الضفة الغربية.

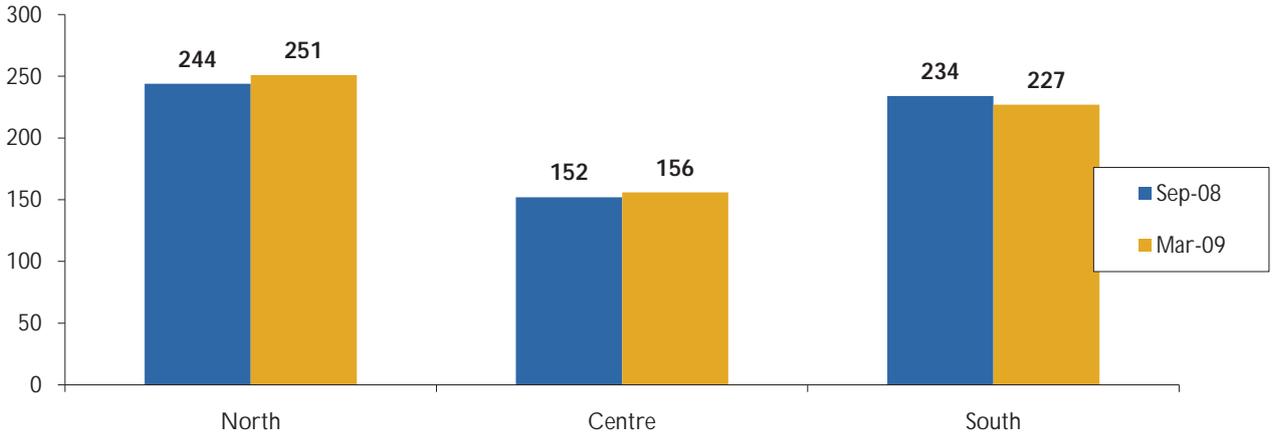
يشمل أسلوب آخر ذو مزار إضافية على إقامة سكة حديدية للحماية على طول شارع رئيسي، مما يسد وصول مركبات إلى الشارع الرئيسي، كما أنها تمنع قطعان المواشي من العبور إلى الجانب المقابل من الشارع. في حين أزيلت في بعض الحالات المذكورة أعلاه السواتر الترابية الأصلية التي تغلق نقاط الوصول إليها، إلا أنه أبقى عليها في أوضاع أخرى على حالها وبدون لزوم لها وقد أقيمت هذه السكك الحديدية للحماية مؤخرا على طول مقطع من شارع رقم 317 في جنوبي محافظة الخليل وفي مقطع من شارع رقم 60 في محافظة رام الله. ويستخدم كلا الشارعين بشكل أساسي من قبل مستوطنين إسرائيليين، وقد السلطات الإسرائيلية إقامة السكك الحديدية كإجراء للسلامة (مقابل إجراء أمني).

لا تغيير في العدد الكلي للمعوقات

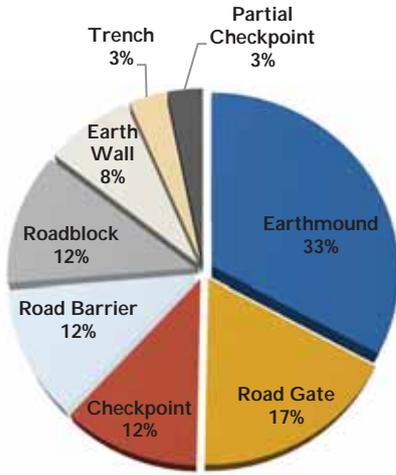
ترابية، جدران أرضية، حواجز وخنادق). ومن بين ما عدده 93 حاجزا عسكريا، يتواجد فقط في 20 منها (مسماة "حواجز عسكرية جزئية") قوى بشرية على نحو زمني جزئي، وهناك بعض منها مزود بقوى بشرية بشكل نادر.

في الدراسة المسحية الشاملة حول الإغلاق والذي استكمل في نهاية آذار 2009، وثقت فرق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وحددت موقع 634 معوقا يسد الحركة الفلسطينية الداخلية وإمكانية الوصول في كافة أرجاء الضفة الغربية. وتشمل تلك على 93 حاجزا عسكريا مزودا بقوى بشرية و 541 معوقا غير مزودة بقوى بشرية (متاريس، سواتر

Number of obstacles by region*



Distribution of obstacles by type



وفي حين يتضمن الرقم الكلي (634 حاجزا) الحواجز الرئيسية على طول الجدار المؤدية إلى التجمعات السكانية الفلسطينية وإلى القدس الشرقية (بعضها أقيمت قبل بناء الجدار)، إلا أن هذا الرقم يستثنى 63 نقطة عبور على طول الجدار، والمعروفة باسم "بوابات الجدار" التي تؤدي إلى المناطق الزراعية المعزولة⁷. ويستثنى من هذا الرقم أيضا مئات

يمثل العدد الإجمالي زيادة ليست كبيرة وهي أربعة معوقات، وذلك مقارنة مع العدد الموازي في نهاية فترة التقرير السابق (11 أيلول 2008). مع هذا، وبالرغم من تقارب الأرقام الإجمالية في نهاية كل من الفترتين، فقد كان عدد التغييرات المسجلة خلال الفترة الحالية (أزيل 24 معوقا، وأقيم 28 آخرين) أقل على نحو كبير وذلك بالمقارنة مع الفترة السابقة (82 عملية إزالة و 101 عملية إضافة) مما يشير إلى وجود ثبات أكبر في النظام.

بالإضافة إلى ذلك، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية خلال الفترة التي يتطرق إليها التقرير انتشار ما عدده 65 حاجزا عسكريا عشوائيا أو "طيارا" أسبوعيا في كافة أرجاء الضفة الغربية. وهذا يشكل انخفاضا بما نسبته 21 بالمائة مقارنة مع العدد الموازي في الفترة السابقة. وكثيرا ما تسبب الحواجز العسكرية العشوائية صعوبات أكبر للفلسطينيين من تلك المزودة بقوى بشرية على نحو دائم، إذ أنه لا يمكن توقعها وينطوي عنها عادة إجراءات تفتيش مكثفة أكثر وتأخيرات أطول.

المسارات الترابية التي أغلقت نتيجة لبناء الجدار (لمزيد حول تطورات الجدار، أنظر القسم التالي).

إضافة إلى ذلك، فإن الرقم الإجمالي لا يضم معظم الحواجز التي وضعت داخل المنطقة المسيطر عليها إسرائيلياً من مدينة الخليل (H2)، باستثناء تسعة حواجز عسكرية ينتشر عندها الجنود. وبما أنه لم يتم احتساب هذه الحواجز في الماضي، ومن أجل المحافظة على استمرارية البيانات، يتم فصلها عن

المجموع الكلي. وفي هذه الدراسة المسحية، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ورسم مواقع ما مجموعه 93 حاجز إغلاق في منطقة (H2) (بما يتضمن تسعة حواجز عسكرية ينتشر عليها الجنود)، مما يشكل زيادة بمجموع 15 حاجزاً (أو 22٪) بالمقارنة مع الرقم الموازي في نهاية فترة التقرير السابق. وتعزز هذه الزيادة الوضع المتدهور فيما يتعلق بحرية تنقل الفلسطينيين داخل تلك المنطقة⁸.

توسيع الجدار والنظام المرافق له؛ تضييق إضافي على حرية الوصول إلى القدس الشرقية

وهناك مكامن قلق متزايد فيما يتعلق بالأثر المستقبلي للجدار في محافظة بيت لحم وفي منطقة كتلة مستوطنات غوش عتصيون. حيث سيعمل الجدار أولاً على فصل وقطع مقطع من طريق رقم 60 الذي يمر بين بيت لحم والخليل، ولم تتضح بعد الانعكاسات لذلك على حرية المرور. وسيتم ثانياً خلق جيب منفصل عن الضفة الغربية، بحيث سيضم هذا الجيب تسعة تجمعات سكانية فلسطينية تقع إلى الغرب من الجدار وبتعداد سكاني يصل إلى 22,000 نسمة. فيما ستواجه هذه التجمعات السكانية قيوداً في الوصول إلى المناطق المدنية من بيت لحم، وسيواجه المزارعون الذي يقطنون في جانب الضفة الغربية من الجدار مصاعب في الوصول وسيتم فصلهم عن أراضيهم الزراعية إلى الغرب من الجدار¹¹.

إعلان مناطق جديد "كمناطق تماس"

في شهر كانون الثاني 2009، أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر عسكرية معلنة عن المنطقة بين الجدار والخط الأخضر في الخليل وأجزاء من سلفيت، رام الله، وبيت لحم، بالإضافة إلى منطقة صغيرة بين الجدار والحدود البلدية للقدس طبقاً للتوصيف الإسرائيلي، على أنها منطقة عسكرية مغلقة "مناطق تماس". وهذه هي المرة الأولى التي تصدر فيها أوامر مثل هذه منذ شهر تشرين الأول 2003 عندما كانت كل الأراضي بين الجدار والخط الأخضر في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية مصنفة على أنها مناطق عسكرية مغلقة. وتظهر عمليات المراقبة والمتابعة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على التجمعات السكانية المتضررة من الجدار في شمالي الضفة الغربية منذ عام 2003 أن التناقض الواضح في حرية الوصول جاء بعد الإعلان عن تلك المناطق على أنها "مناطق تماس" مما يدفع باتجاه بروز مخاوف جدية حول الأوضاع الإنسانية¹².

لقد أصبح الجدار في الضفة الغربية والنظام المرافق له من بوابات ونظام تصاريح عنصر أساسياً في نظام القيود المفروضة على حرية التنقل والعبور. بعد حملة من التفجيرات الانتحارية، تم البدء ببناء الجدار في صيف عام 2002 والهدف المعلن حينها كان منع منفذي التفجيرات الانتحارية من الدخول إلى إسرائيل⁹. علماً بأن الجزء الأكبر من مسار الجدار، أي ما يقرب من 87٪ منه، يسير داخل الضفة الغربية ويحيط بما مجموعه 80 مستوطنة إسرائيلية ستقع بين الجدار والخط الأخضر. وطبقاً للحكومة الإسرائيلية، تعتبر حماية المستوطنين الإسرائيليين والمستوطنات من العنف الفلسطيني هدف إضافي للجدار¹⁰.

واستمرت عملية بناء العديد من مقاطع الجدار خلال الفترة المذكورة بالرغم من بطء وتيرة البناء بالمقارنة مع الفترات السابقة. وخلال تلك الفترة، صادرت السلطات الإسرائيلية الأراضي، وبدأت بأعمال تسوية الأراضي باتجاه بناء أربعة مقاطع جديدة، منها مقطعين بهدف نقل مواقع المقطعين القائمين إلى مواقع أخرى تمثياً مع قرارات صادرة عن محكمة العدل العليا الإسرائيلية قبل أكثر من ثلاثة أعوام. وتقع المقاطع الأربعة داخل الضفة الغربية، وليس على الخط الأخضر، أو في إسرائيل، وهذا يتناقض مع الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة في شهر تموز 2004.

إضافة إلى ذلك، فقد تم الإعلان عن مختلف المناطق بين الجدار والخط الأخضر وبين الجدار والحدود البلدية للقدس طبقاً للتعريف الإسرائيلي على أنها "مناطق تماس" ومغلقة أمام الفلسطينيين.

لقد سويت الأرض حول مستوطنتين إسرائيليتين في محافظتي سلفيت والخليل من أجل بناء مقطعين جديدين من الجدار. والمقطع في سلفيت حول مستوطنة ريفافا هو جزء مما يسمى "أصبع" أرييل وهو عبارة عن ممر بطول 22 كم داخل الضفة الغربية يربط كتلة مستوطنات كبيرة، بما فيها أرييل، مع إسرائيل. وفي الخليل، بدأت عملية تسوية الأراضي حول مستوطنة اشكولوت. وعند بناء هذا المقطع، فإنه سيعزل ما يقرب من 4,000 دونم من الأراضي من أجل إحاطة المنطقة المبني عليها في المستوطنة وأراضي الرعي التي تستخدم حاليا من قبل مربي المواشي.

تضييق إضافي على حرية الوصول إلى القدس الشرقية

الوصول إلى القدس الشرقية أمر بالغ الأهمية لجميع سكان الضفة الغربية من أجل الحصول على الرعاية الطبية المتخصصة، والتعليم الجامعي والعمل والعلاقات الاجتماعية والعائلية وتأدية فريضة العبادة¹⁵. لكن حرية الوصول لمعظم الفلسطينيين منعت منذ العام 1993 إلا في حالة حصول الفرد على تصريح دخول صادر عن السلطات الإسرائيلية وغالبا ما يصعب الحصول على التصريح. ومنذ اكتمال الجدار في منطقة القدس، يسمح لحاملي التصاريح بالدخول إلى القدس الشرقية فقط عبر أربعة حواجز عسكرية من مجموع 16 حاجزا قائما على طول الجدار وفقط سيرا على الأقدام. وتصبح التصاريح لاغية في حال الإعلان عن إغلاق شامل، وعادة ما يتم ذلك خلال الأعياد اليهودية وخلال فترات التأهب الأمني.

لقد أصبح العبور من خلال الحاجز الشمالي، حاجز قلنديا، خلال فترة التقرير أكثر صعوبة مع استنزاف لوقت لحاملي التصاريح والمقدسين، بسبب زيادة حجم حركة السير عبر هذا الحاجز، ضمن أسباب أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى طوابير انتظار طويلة. وقد جاءت الزيادة بعد إغلاق إحدى البوابات على الجدار (بوابة ضاحية البريد) وتفكيك حاجز عسكري ملاصق للجدار (حاجز الرام) الأمر الذي دفع بمزيد من المركبات للاتجاه إلى حاجز قلنديا. إضافة إلى ذلك، بدأ تنفيذ مطلب خروج كافة المقدسيين القادمين إلى القدس الشرقية بالمواصلات العامة، بما فيهم كبار السن والنساء الحوامل، ويعبرون المعبر سيرا على الأقدام، الأمر الذي رفع من حدة التوتر واستنفاد الوقت عند محاولة الوصول إلى القدس. وما زالت الأطقم الطبية (باستثناء الأطباء) والمرضى من الشمال تمنع من استخدام حاجز حزما التي تعتبر إجراءاته أسهل لأنه يستخدم من قبل

وطوال الفترة ما قبل الإعلانات الأخيرة، كانت عملية وصول المزارعين الفلسطينيين إلى المناطق ما بعد الجدار تتطلب تنسيقا مسبقا مع الجيش الإسرائيلي. وحالما يتم الإعلان عن الأراضي بأنها مغلقة بشكل رسمي، يحتاج الفلسطينيون إلى الحصول على تصاريح زيارة صادرة عن الجيش الإسرائيلي من أجل الوصول إلى أراضيهم في تلك المناطق مما يؤدي إلى نتائج تدميرية على المزارعين. وفي شمالي الضفة الغربية، أصبحت عملية التقدم بطلب للحصول على تصريح أكثر صرامة مع مرور الوقت. الأشخاص الذين يتقدمون بطلب للحصول على تصاريح لفترات ثابتة ومنتظمة أو تجديد التصاريح يخضعون لتدقيق امني ولإثبات ارتباطهم بأرضهم من خلال توفير وثيقة ملكية سارية المفعول أو وثائق متعلقة بضيبة الأراضي والتي يصعب الحصول عليها¹³.

وهناك عدد من الأسر في جنوبي الخليل، وفي محافظة قلقيلية (عزون عتمة) متواجدة في المنطقة المغلقة. ويفترض من هؤلاء السكان الحصول على تصاريح خاصة للاستمرار في العيش في منازلهم¹⁴. وهناك فلسطينيين آخرين، بما فيهم أعضاء الأسرة ومزودي الخدمات، ممن يطلب منهم الحصول على تصريح زائر من أجل الوصول إلى تلك التجمعات السكانية. وهناك حي آخر تضرر من هذا الإعلان، وهو حي يقع في منطقة ح (ضاحية البريد) بين الحدود البلدية للقدس والجدار. والمواطنون الفلسطينيون في ذلك الحي ممن يحملون بطاقة هوية مقدسية لا يواجهون أية قيود، أما السكان في الضفة الغربية، فإنه يطلب منهم الحصول على تصريح إقامة خاصة للبقاء في منازلهم.

بدء البناء في مقاطع جديدة من الجدار

في قلقيلية، بدأت السلطات الإسرائيلية بتسوية الأراضي واقتلاع الأشجار التي يملكها فلسطينيون من أجل إعادة رسم مسار الجدار في مقطعين، وذلك تمشيا مع القرارات الصادرة عن محكمة العدل العليا الإسرائيلية قبل أكثر من ثلاثة أعوام.

إن إعادة رسم وإزاحة مقطع واحد (حول جيب ألفيه مناشيه) سيعيد ربط ثلاثة تجمعات سكانية مع الضفة الغربية في حين يفصلهم عن مناطق واسعة من الأراضي الزراعية. وهناك تجمعين سكنيين آخرين في نفس الجيب سيبقيان معزولين عن بقية أنحاء الضفة الغربية. كما أن إعادة رسم مسار المقطع الآخر، يعني إعادة ربط قريتين فلسطينيتين مع 700 دونم من الأراضي الزراعية والتي عزلها الجدار في السابق.

المستوطنين الإسرائيليين، ولا يضطر المسافرون عبوره سيراً على الأقدام. فيما تضطر الأطقم والمرضى الآن المرور عبر حاجز قلنديا الأكثر اكتظاظاً.

ويلحظ انه ما زالت هناك طوابير طويلة على حاجز غيلو العسكري الذي يعتبر المعبر الرئيسي عبر الجدار على المسار الجنوبي إلى القدس الشرقية، حيث يفتح الحاجز الساعة الخامسة صباحاً كل يوم، وبسبب طول إجراءات التفتيش، يبدأ الناس بالوصول إلى الحاجز عند الساعة الثانية بعد منتصف

الليل من أجل الوقوف في مقدمة الطابور والوصول إلى أماكن عملهم في القدس الشرقية وإسرائيل في الوقت المناسب، وفي شهر شباط 2009، فتحت السلطات الإسرائيلية "مساراً إنسانياً" على المعبر للمرضى وكبار السن والأطفال. لكن هذا المسار يتخطى فقط مرحلة واحدة من ثلاث مراحل من إجراءات التفتيش، والفحص على الحاجز، مما يبقى على حالة الإجهاد وفترات الانتظار الطويلة.

استمرار تأثير المستوطنات والمستوطنين الإسرائيليين على حرية عبور الفلسطينيين

توسيع المستوطنات

تشير تقارير جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي إلى انه خلال الربع الأخير من عام 2008، تم تسجيل بدء البناء في 454 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) في حين يوجد 3,229 وحدة سكنية أخرى قيد الإنشاء طبقاً للتقارير¹⁸. ويشكل هذان الرقمان زيادة بنسبة 28%، بالمقارنة مع أرقام موازية للربع الأخير من العام 2007. ومعظم هذا النشاطات الاستيطانية حدثت على المستوطنات الواقعة إلى غرب الجدار. في حين لا تتوفر أرقام شبيهة من جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي للقدس الشرقية، تشير مختلف التقارير إلى وجود توجهات مشابهة في القدس الشرقية أيضاً¹⁹. إضافة إلى ذلك، أشارت حركة السلام الآن الإسرائيلية في تقريرها إلى أن وزارة الإسكان الإسرائيلية أعلنت عن نيتها بناء 73,000 وحدة سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية، منها 15,000 وحدة تم إقرار مخططات البناء الخاصة بها²⁰.

لقد استمرت البؤر الاستيطانية "غير المرخصة" طبقاً للقانون الإسرائيلي في التوسع أيضاً. وطبقاً لحركة السلام الآن، وخلال عام 2008 أضيف ما مجموعه 261 منشأة جديدة إلى البؤر الاستيطانية القائمة بالمقارنة مع 98 منشأة أضيفت في العام 2007²¹. وفي العديد من البؤر الاستيطانية، يتم استبدال المنشآت الجاهزة بمبانٍ دائمة.

تشكل المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت في الضفة الغربية منذ العام 1967 عاملاً هاماً، إن لم يكن العامل الأهم، في تركيبة نظام القيود على حرية الحركة والعبور¹⁶. أولاً، المناطق الموجودة داخل الحدود الخارجية (أي الحدود المادية) للمستوطنات الإسرائيلية البالغ عددها 149 مستوطنة والتي تغطي ما يقرب من 3% من الضفة الغربية لا يسمح للفلسطينيين الدخول إليها وهي تتركز تجزئة المناطق¹⁷. ثانياً، معظم القيود المفروضة على حرية التنقل التي فرضت منذ بدء الانتفاضة الثانية في العام 2000 تهدف إلى ضمان حركة تنقل المستوطنين الإسرائيليين، خاصة عند تنقلهم من وإلى إسرائيل، ولتوفير الحماية إلى مناطق المستوطنات، وينعكس ذلك في الدرجة العالية من التداخل بين توزيع المعيقات والحواجز ومواقع المستوطنات ومسارات المستوطنين. وأخيراً، تشكل أعمال العنف من قبل المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم عنصراً مؤثراً في القيود المفروضة على حرية تنقل الفلسطينيين في تلك المناطق.

إن التوجهات الرئيسية التي لوحظت خلال فترة التقرير تضم التوسع المستمر للمستوطنات في الجانب "الإسرائيلي" الغربي من الجدار بالإضافة إلى الحفاظ على البؤر الاستيطانية؛ وتدهور حالة وصول المزارعين الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية الواقعة بالقرب من المستوطنات؛ وفرض قيود صارمة (بما فيها فرض نظام منع التجول لفترات طويلة) على قرى محددة في شمالي الضفة الغربية بعد حوادث إلقاء الحجارة على مركبات المستوطنين.

وعند نهاية عام 2008، كان هناك ما يقرب من 485,000 إسرائيلي يعيشون في مستوطنات الضفة الغربية، بما فيه ما يقرب من 195,000 إسرائيلي في القدس الشرقية²².

الوصول إلى الأراضي بالقرب من المستوطنات

ما زالت هناك قيود مفروضة على المزارعين الفلسطينيين الذين يريدون الوصول إلى الأراضي الزراعية بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية على الجانب الشرقي "الفلسطيني" من الجدار وفي بعض الأحيان يحصل تدهور في أوضاع الوصول إلى تلك الأراضي²³.

إحدى الممارسات وراء هذه الظاهرة تتمثل في إقامة "مناطق عازلة" حول الحدود الخارجية للقائمة للمستوطنات حيث تقيد حركة الفلسطينيين في تلك المناطق وفي بعض الأحيان يتم منع الفلسطينيين من الوصول. ويتم تحديد هذه الحدود عبر أساليب مختلفة، بما فيها السياج، وأنظمة الإنذار الإلكترونية والطرق المخصصة للدوريات. وطبقا لمنظمة بيتسيلم، فإنه لغاية شهر أيلول 2008، أقام الجيش الإسرائيلي بشكل رسمي المناطق العازلة (والتي تسمى أيضا "مناطق أمنية خاصة") حول 12 مستوطنة. ويتطلب وصول المزارعين الفلسطينيين إلى تلك المناطق، التي تحيط بما يقرب من 5,000 دونم، "تنسيقا مسبقا" مع الإدارة المدنية الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك، وطبقا لمنظمة بيتسيلم، أقام المستوطنون الإسرائيليون بشكل أحادي الجانب مناطق عازلة حول العديد من المستوطنات ومنعت الفلسطينيين من الوصول، بما فيه التهديد والاعتداء²⁴.

وتحصل هجمات ومضايقات المستوطنين للمزارعين الفلسطينيين ومربي المواشي أيضا في مناطق أخرى بالقرب من المستوطنات، خارج المناطق العازلة. والمناطق الأكثر تضررا تشمل الزاوية الجنوبية-الشرقية من الخليل (مسافر يطا)، مناطق جنوب شرق مدينة بيت لحم (مستوطنات تقوع، نيقوديم ومعاليه عاموس) ومناطق إلى الجنوب من مدينة نابلس (مستوطنات يتسهار، براخا، ايتامار).

وهناك منطقة جغرافية أخرى تشهد قيودا على تحرك الفلسطينيين نتيجة لعنف المستوطنين المنظم في المنطقة المسيطر عليها إسرائيليا من مدينة الخليل (H2). وبشكل إجمالي، فإنه في الفترة ما بين أيلول 2008 وشهر آذار 2009، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 207

حوادث متعلقة بعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، وتوزيع الحوادث هذا غير متساو، حيث سجلت أقصى الحالات، في فترة إخلاء مستوطنة منزل الرجبي في الخليل بتاريخ 4 كانون الأول، ومنذ شهر آذار 2009، شهدت المنطقة هدوءا نسبيا ما بين الفترتين²⁵.

قيود على حرية الوصول والعبور كاستجابة لإلقاء الحجارة

خلال فترة التقرير، لوحظ ارتفاع في تكرار العمليات العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلي في بعض القرى في شمالي الضفة الغربية، حيث حصلت أحداث إلقاء الحجارة على مركبات المستوطنين من قبل الشبان الفلسطينيين. ومعظم العمليات الإسرائيلية، إضافة إلى عمليات التمشيط والاعتقالات، تضمنت فرض نظام منع التجول لفترات تصل إلى 12 ساعة.

وبشكل إجمالي، فإنه في الفترة ما بين أيلول 2008 وآذار 2009، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 47 حالة فرض نظام منع التجول بما مجموعه 471 ساعة مما يشكل ارتفاعا بنسبة 15% بالمقارنة مع الفترة السابقة. إضافة إلى ذلك، وفي حالة قرينتين تضررتا بشكل كبير (عزون، وحارس في محافظتي قلقيلية وسلفيت)، بالإضافة إلى فرض نظام منع التجول، منع الجيش الإسرائيلي حركة المركبات إلى الطرق الرئيسية التي تستخدم من قبل المستوطنين (طريق رقم 55 ورقم 5).

تضييق إضافي على حرية الوصول إلى مناطق عسكرية مغلقة والمحميات الطبيعية

لمحافظة بيت لحم. وقد أدى ذلك التطور إلى تدهور إضافي في أوضاع تجمعات مربي المواشي، الذين كانوا قد تضرروا بسبب شح المياه من خلال تضييق إضافي على حرية الوصول إلى المراعي وموارد المياه التقليدية. إضافة إلى ذلك، وخلال فترة التقرير، أعاد الجيش الإسرائيلي إقامة ستة حواجز كانت قد أزيلت مما يعيق الوصول إلى المسارات الرئيسية داخل منطقة عسكرية مغلقة في الجنوب الشرقي من محافظة الخليل (مسافر يطا) حيث يعيش 1,200 شخص في عدد من التجمعات السكانية²⁷. وقد أدى ذلك إلى تقييد حرية الوصول إلى الخدمات والمراعي وإلى عزلة إضافية ومصاعب جمة تواجه التجمعات السكانية.

منذ العام 1967، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن ما يقرب من 1,150 كم مربع أو أكثر من 20% من مساحة الضفة الغربية على أنها مناطق عسكرية مغلقة، حيث يمنع وصول الفلسطينيين إلى تلك المناطق (باستثناء المناطق المعلنة كمناطق تماس). إضافة إلى ذلك، تم الإعلان عن ما يزيد عن 600 كم مربع أو 10% من مساحة الضفة الغربية كمحميات طبيعية²⁶. ويمنع تطوير أو استخدام تلك المناطق، بما فيه استخدامها كمراع للماشية. في حين القسم الأكبر من تلك المناطق تقع في غور الأردن والمنحدرات الشرقية من محافظتي بيت لحم والخليل.

المعلومات غير الرسمية التي جمعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تشير إلى أنه خلال فترة التقرير حدثت زيادة في فرض القيود المطبقة على تلك المناطق، خاصة في المحميات الطبيعية الواقعة على المنحدرات الشرقية

خلاصة

إسرائيلي. وقد أدت بعض الإجراءات المذكورة في هذا التقرير إلى تسهيل حركة التنقل، إلا أن كل الإجراءات فرضت ثمنا يدفعه الفلسطينيون من ناحية خسارة الأراضي، وتشويش حركة السير على المسارات التقليدية، وتعميق وتكريس عملية تجزئة أراضي الضفة الغربية.

إن إحدى العناصر الأساسية لهذا التوجه تكمن في إقامة تواصل في حركة السير بين المناطق الفلسطينية التي فصلت بسبب الجدار أو بسبب الطرق المغلقة "كتعويض" عن فقدان التواصل الجغرافي.

لقد أدت هذه التوجهات إلى انكماش في المساحة الكلية المتوفرة للتطور الفلسطيني وتناقص في درجة سيطرة الفلسطينيين على تلك المساحات. فبدون تحسين في السيطرة على المساحة المادية، الفرص المتاحة للسكان الفلسطينيين للتعامل مع احتياجاتهم ستبقى مقيدة.

بالرغم من الإجراءات التي نفذتها السلطات الإسرائيلية خلال فترة التقرير، والتي سهلت تدفق حركة السير على بعض المسارات الرئيسية، إلا أن حركة تنقل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية تبقى مقيدة إلى حد كبير. وقد انعكس ذلك في العدد الكبير من المعوقات والحواجز (634) والتي بقيت بدون تغيير منذ نهاية فترة التقرير السابق، بالإضافة إلى التنفيذ المستمر لبعض الإجراءات والسياسات الضارة، بما فيه بناء الجدار وتنفيذ النظام المرتبط به، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والبور الاستيطانية، وفرض القيود على حرية الوصول في مناطق مخصصة كمناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية.

وخلالها لتطمينات أعطتها الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالطبيعة المؤقتة لنظام القيود على حرية الحركة والوصول، فإن الإجراءات التي تم تبنيها خلال فترة التقرير الحالي والسابق، تشير إلى تعميق وتكريس إضافي للآليات المختلفة التي تستخدم للسيطرة وتقييد حركة الفلسطينيين، ولتسهيل حركة تنقل المستوطنين الإسرائيليين المسافرين من وإلى

أسلوب العمل

يقوم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بمراقبة ورسم خريطة مواقع العوائق والحوادث في الضفة الغربية بشكل منتظم. وتتنقل فرق وطواقم تتمتع بالخبرة مع معرفة واسعة في الضفة الغربية على الطرق المعقدة وكافة الطرق غير المعبدة، وغالبية المسارات الفرعية في مناطق العمليات. وتستغرق عملية المراقبة والمسح ما يقرب من عشرة أيام عمل كاملة لثلاثة أطقم، وكل طاقم مجهز بوحدة نظام تحديد المواقع الجغرافية وكاميرا، وعندما يتم تحديد موقع كل عائق أو حاجز، يقوم الطاقم بتسجيل الموقع باستخدام وحدة نظام تحديد المواقع الجغرافية، من أجل رسم الخريطة المستقبلية وأخذ الصور، ومن ثم يتم تصنيف العائق أو الحاجز طبقاً لتعريفات محددة مسبقاً طبقاً للتعريفات أدناه، ويتم تسميتها على أساس مزيج من الطريق الرئيسي الأقرب والقرية أو البلدة الأقرب والمحافظة والمكتب الميداني الذي قام بتحديد ذلك الموقع، ومن ثم يتم وصف نوع العائق أو الحاجز الذي يعيق الوصول. فعلى سبيل المثال، الوصول من قرية إلى طريق رئيسي، رابط بين بلدين أو الوصول من طريق زراعي إلى حقل مزروع بأشجار الزيتون يتم إدخال السجلات، بما فيها رقم الصورة، في ملف داخل نظام تحديد المواقع الجغرافية على أساس قوائم مصنفة من أجل تخفيض نسبة الخطأ.

ويتم احتساب العوائق أو الحواجز التي تغلق الطريق أمام المركبات على طريق معبد أو غير معبد. أما المعوقات في إطار 50 متراً من عائق آخر على نفس المسار، فتحتسب على أنها نفس العائق أو الحاجز.

ويتم تنزيل ملفات نظام تحديد المواقع الجغرافية بشكل يومي إلى الحاسوب باستخدام برنامج حاسوب خاص بنظام تحديد المواقع الجغرافية من أجل تحويل المعلومات إلى خرائط يتم طباعتها وتدقيقها مقابل بيانات ميدانية أخرى بشكل مشترك من قبل مختص بنظام تحديد المواقع الجغرافية وعضو في الطاقم الميداني. وفي حال وجود أي استفسار، يتم إجراء تدقيق ميداني إضافي لضمان الحصول على مجموعة بيانات كاملة ودقيقة.

يجدر التنويه إلى أن الدراسة المسحية التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية شاملة وواسعة، إلا

أنها ليست بالضرورة وافية، لأنها ربما لا تستطيع التقاط جميع المسارات الأصغر. لذلك، فالأرقام الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يجب اعتبارها على أنها الأرقام الدنيا، ولا تعكس العدد الكلي للمعوقات والحوادث.

التعريفات

- الحواجز العسكرية تتألف من عنصرين: بنية تحتية تمنع حركة سير المركبات والمشاة، ووجود دائم لأفراد الأمن الإسرائيلي (على سبيل المثال، الجيش الإسرائيلي، شرطة حرس الحدود، الشرطة المدنية، وشركة أمنية خاصة)، حيث يقوم أفراد الأمن بفحص الأوراق الثبوتية للأشخاص الذين يعبرون الحاجز ويقومون بتفتيش المركبة والأمتعة الشخصية.

- حواجز عسكرية جزئية مكونة من بنية تحتية شبيهة بالحواجز العسكرية، لكنها لا تكون مأهولة بأفراد الأمن بشكل دائم. وغالباً ما يتم إقامة البنية التحتية للحاجز العسكري الجزئي على جوانب الطريق، ولذلك، لا يؤثر ذلك على حركة السير، ولدى وجود أفراد الأمن، يتم تشغيل الحاجز العسكري الجزئي كحاجز عسكري كامل كما تم وصفه أعلاه، وفي غياب أفراد الأمن يمكن لحركة السير أن تمر بشكل سلس نسبياً.

- الكتل الترابية مكونة من التراب والركام و/أو صخور تقوم جرافات الجيش الإسرائيلي بوضعها من أجل منع حركة المركبات على طريق أو مسار. ولدى وجود العديد من الكتل الترابية ضمن مسافات أقل من 50 متراً فيما بينها، وعندما تعيق نفس المسار، يتم احتسابها كمعيق واحد.

- وفي حال تم دفع كتلة ترابية إلى جانب الطريق (من قبل الجيش الإسرائيلي أو الفلسطينيين) أو في حال فتح مسار حول الكتلة الترابية وفتح الطريق أمام المركبات، لا يتم تسجيل الكتلة الترابية على أنها عائق. وغالباً ما يتم إزالة الكتل الترابية أو تجنبها، ومن ثم يتم إعادة بنائها أو توسيعها. لذلك، بعض هذه الكتل تظهر على خريطة واحدة، وتختفي في خريطة أخرى، ومن ثم تظهر مرة أخرى على خريطة ثالثة.

كنقاط إغلاق، بما فيها تلك التي تكون مفتوحة عندما سجلت من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لحين إزالة البنية التحتية.

• حواجز على الطريق: تتكون من جدران ترابية متواصلة، سياج أو حاجز إسمنتي يسير على طول جانب الطريق. وليتم تصنيفه كحاجز على الطريق، يجب أن يكون طول البنية التحتية على الأقل 100 متر، ويجب أن تعيق مرور الناس، المركبات والماشية عبر أو إلى الطريق.

• المتاريس أو المعيقات على الطريق: وهذه تبنى من كتلة أو أكثر من الاسمنت بحجم متر مكعب، وهي مثل الكتل الترابية من حيث استخدامها لمنع مرور المركبات إلى الأراضي أو الطرق، وفي كافة النواحي الأخرى، تكون مثل الكتل الترابية.

• الخنادق: يتم حفرها على أراضٍ مستوية، أو على جانب الطريق لمنع المركبات من اتخاذ طرق بديلة لتجنب العائق على الطريق.

• بوابات الطرق: مكونة من بوابات معدنية تستخدم لمنع الوصول إلى مسار. ويتم الإشارة إلى كافة بوابات الطرق

ملحق رقم 2: بوابات الجدار

على معيشة السكان. ونتيجة لذلك، وحتى عندما تستثنى من الرقم الإجمالي للحواجز والمعيقات يعتبر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية نقاط العبور الموجودة على الجدار على أنها جزء لا يتجزأ من نظام القيود على حرية التنقل والعبور خلال مراقبة الإغلاق من الآن وصاعداً.

يوجد في الجدول أدناه قائمة كاملة بنقاط العبور التي تسمح بمرور الفلسطينيين إلى التجمعات السكانية والأراضي المعزولة بسبب الجدار، ولا تتضمن القائمة البوابات العسكرية التي يمنع الفلسطينيون من استخدامها، أو نقاط العبور المدمجة بالجدار التي تسيطر على حركة الفلسطينيين إلى إسرائيل والقدس الشرقية.

اتفتحت بوابة بلعين طوال 24 ساعة بعد صدور قرار من محكمة العدل العليا الإسرائيلية

قطع الجدار مئات الطرق الزراعية التي كانت تستخدم من قبل الفلسطينيين في السابق للوصول إلى أراضيهم وموارد المياه. وأقام الجيش الإسرائيلي 63 بوابة على الجدار تسمح للفلسطينيين، تحديداً المزارعين، بالوصول المحدود إلى الأرض المعزولة بين الجدار والخط الأخضر.

وتقسم البوابات إلى مختلف الأصناف، اعتماداً على فترات فتح البوابات - بشكل يومي، أسبوعي أو موسمي - وعلى أساس الإجراءات المفروضة على الفلسطينيين من أجل العبور (تنسيق مسبق أو نظام تصاريح).

وفي شمالي الضفة الغربية حيث تم الإعلان عن الأراضي بين الجدار والخط الأخضر على أنها مغلقة طبقاً لأوامر عسكرية في شهر تشرين الأول 2003، يطلب من الفلسطينيين الذين تزيد أعمارهم عن 12 عاماً الحصول على تصريح "زائر" من أجل الوصول إلى الأراضي في المنطقة المغلقة. وفي شهر كانون الثاني 2009، تم توسيع المنطقة المغلقة إلى محافظات رام الله، والخليل، وسلفيت والخليل وأجزاء من محافظتي بيت لحم والقدس. وفي بعض الأحياء في محافظتي القدس والخليل، يجب الحصول على تصاريح بينما في مناطق أخرى، تعتمد حرية الوصول إلى الأراضي المعزولة بسبب الجدار على بطاقة الهوية وقائمة بأسماء موجودة على البوابات التي تفتح طبقاً لتنسيق مسبق مع مكتب الارتباط والتنسيق الإسرائيلي.

إن المتطلبات الخاصة بالعبور للفلسطينيين، وفتح البوابات لساعات محدودة، والقيود على المركبات والمعدات والمواد قيدت حركة تنقل وعبور الفلسطينيين إلى حد كبير، خاصة الفترة المتوفرة للزراعة، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج سلبية

العدد	الوصف	النوع
11	تفتح يوميا، عادة لمدة ساعة واحدة في الصباح الباكر والظهر والمساء من أجل السماح للمزارعين من حاملي التصاريح العبور والوصول إلى أراضيهم في المناطق المغلقة. أقلية من حاملي التصاريح، عادة مربى المواشي، يسمح لهم بالمبيت في أراضيهم ليلة	بوابات زراعية
9	تفتح بشكل موسمي، عادة خلال موسم الحصاد، من أجل السماح للمزارعين بالوصول إلى حقول أشجار الزيتون، وما بين يوم إلى ثلاثة أيام أسبوعيا خلال العام للسماح بحرث الأرض وتقليمها	بوابات موسمية / أسبوعية
12	تفتح فقط لفترة محدودة خلال موسم الحصاد أي قطف الزيتون - تشرين الأول لغاية كانون الأول	بوابات موسمية
30	العبور لا يعتمد على التصاريح، لكن على بطاقات الهوية، وقائمة بالأسماء تتواجد على البوابة. تفتح البوابات عبر تنسيق مسبق بشكل موسمي / لعدة أيام بشكل أسبوعي	بوابات تستوجب التنسيق المسبق
1	تفتح بوابة بلعين طوال 42 ساعة بعد صدور قرار من محكمة العدل العليا الإسرائيلية	بوابات أخرى
63		

الهوامش

1. للحصول على معلومات حول الآلية المستخدمة في الدراسة المسحية وتعريف الأنواع المختلفة من المعوقات، أنظر في الملحق 1.
2. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تحديث حول الإغلاق، أيلول 2008، متوفر على: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opy_closure_update_2008_09_english.pdf
3. ما يزال يحتاج سكان جنين عبور الحاجز العسكري "شافي شومرون" للوصول إلى نابلس. بينما لا يتم إيقاف السيارات على هذا الحاجز العسكري، في حين لا يسمح لحركة السير الفلسطينية بمروره خلال الفترة الممتدة من منتصف الليل ولغاية الخامسة صباحا.
4. حاجزا قلنديا وجبعة العسكريين في الجنوب؛ حاجز بيت إيل العسكري في الشرق؛ وحاجز عطارة العسكري في الشمال.
5. للمزيد من الإسهاب حول التأثير الاقتصادي للسيطرة المقلصة على حيز الضفة الغربية، أنظر في البنك الدولي، التأثيرات الاقتصادية للقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي في الضفة الغربية.
6. هذه الطريق الوحيدة الواصلة بين مناطق الجنوب والمركز من الضفة الغربية، بحيث أنها متوفرة للمركبات التي تحمل لوحات أرقام فلسطينية؛ لا يسمح للمركبات التي تحمل لوحة أرقام إسرائيلية بالعبور. وفي أيار 2008، التزمت الحكومة الإسرائيلية أمام السيد طوني بليز، مبعوث اللجنة الرباعية، بإزالة هذا الحاجز العسكري، بعد الخضوع لاعتبارات أمنية. يؤثر الاستثمار الإسرائيلي من أجل توسيع هذا الحاجز العسكري تساؤلات حول هذا الالتزام.
7. من أجل الاطلاع على شرح واف حول مختلف أنواع البوابات ونقاط المعابر، الرجاء الرجوع إلى ملحق رقم 2.
8. أنظر أيضا قسم 6 حول أثر عنف المستوطنين على حرية وصول الفلسطينيين.
9. منذ العام 2004، تناقص عدد التفجيرات الانتحارية. في العام 2005، وأعلنت المجموعات المسلحة الفلسطينية وقفا للتفجيرات الانتحارية في إسرائيل.
10. قرار مجلس الوزراء رقم 3283 بتاريخ 20 شباط، 2005، قسم ب.2.
11. لمزيد من المعلومات حول الأثر المتوقع، انظر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الحيز المنكمش: انكماش المناطق المدنية وتجزئة المناطق الزراعية في محافظة بيت لحم، أيار 2009.
12. طبقا لدراسة الأمم المتحدة التي أجريت في العام 2007 في شمالي الضفة الغربية، أقل من 20% من الذين كانوا يصلون إلى أراضيهم لزراعتها في تلك المناطق قبل اكتمال الجدار يمنحون الآن تصاريح للوصول إلى مزارعهم وأبار المياه الخاصة بهم. أنظر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الآثار الإنسانية للجدار، كانون الأول 2007، تقرير محدث رقم 7.
13. أنظر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الآثار الإنسانية للجدار، تموز 2008، تقرير رقم 8.
14. قرية عزون عتمة واقعة بمجملها على الجانب الإسرائيلي من الجدار، لم يطلب من سكان هذه القرية الحصول على تصاريح للاستمرار في العيش في القرية. في آذار 2009، أقام الجيش الإسرائيلي سياجا داخليا أو جدارا ثانويا مع بوابتين على طول السياج مما أدى إلى فصل وعزل تسعة منازل عن بقية أنحاء

22. الأرقام عن المناطق خارج القدس مأخوذة من جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي: http://www1.cbs.gov.il/population/new_2009/table1.pdf. الرقم لمستوطنات القدس الشرقية تم احتسابها من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على أساس الرقم الصادر عن مؤسسة القدس لدراسات إسرائيل لغاية العام 2005 على افتراض نمو سكاني متساوي في القدس الغربية والقدس الشرقية على أساس أرقام النمو الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي لمجمل مدينة القدس.
23. الوصول إلى المناطق المحاذية للمستوطنات على الجانب "الإسرائيلي" مقيد بشكل رئيسي من قبل نظام التصاريح والبوابات. أنظر قسم رقم 5 أعلاه.
24. بيتسيلم، منع الوصول - الإجراءات الإسرائيلية لمنع الفلسطينيين من الوصول إلى الأراضي حول المستوطنات، أيلول 2008. متوفر على الموقع: http://www.btselem.org/Download/200809_Access_Denied_Eng.pdf
25. 5 أنظر أيضا، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: غياب الحماية: عنف المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، كانون الأول 2008.
26. يتضمن هذا الرقم 167 كم مربع التي أعلن عنها محميات طبيعية. ففي إطار مذكرة واي ريفر الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عام 1998. وبسبب بعض التداخل في المناطق المعلنة كمناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية، صافي الحجم للمنطقتين يصل إلى 1,550 كم مربع، أو 28٪ من الضفة الغربية.
27. قام الجيش الإسرائيلي بإخلاء معظم هؤلاء السكان من منازلهم في العام 1999 على أساس أن المنطقة تعتبر منطقة عسكرية مغلقة. ولاحقا، تقدم السكان باستئناف إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية التي أصدرت أمر مؤقت يسمح لهم بالعودة إلى منازلهم لحين وصول المحكمة إلى قرار نهائي، حول الموضوع. وما زال الاستئناف قيد الدراسة. أنظر بيتسيلم، أساليب الطرد، تموز 2005.

- القرية، وفرض على 75 مواطنا أن يتقدموا بطلبات للحصول على تصريح "مقيم دائم".
15. أنظر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، القدس الشرقية: الأثر الإنساني للجدار في الضفة الغربية، تموز 2007، تقرير محدث رقم 7.
16. الاستيطان على ارض محتلة غير قانوني طبقا للقانون الدولي. المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب يمنع بشكل صريح نقل السكان المدنيين التابعين للقوة المحتلة إلى الأرض المحتلة. وقد تم التأكيد على الوضع غير القانوني للمستوطنات الإسرائيلية من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم 466 بتاريخ 22 آذار 1979 ومحكمة العدل الدولية (الأثار القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بتاريخ 9 تموز 2004).
17. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأثر الإنساني للمستوطنات الإسرائيلية والبنى التحتية الأخرى على الفلسطينيين في الضفة الغربية، تموز 2007، ص. 42-43. وفعليا، يمنع الفلسطينيون طبقا لقرار عسكري من الدخول إلى "الحدود البلدية" للمستوطنات التي تغطي مساحة أكبر من ضعفي مساحة الحدود الخارجية. أنظر بيتسيلم، اقتطاع الأرض - سياسة إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية، أيار 2002، ص. 116.
18. متوفر على الموقع http://www1.cbs.gov.il/reader/yarhon/yarmenu_e_new.html#15
19. غير عميم، "البناء ما بعد نابوليس" متوفر على الموقع: <http://www.ir-amim.org.il/Eng/?CategoryID=294>
20. 0 السلام الآن، خطط وزارة الإسكان الإسرائيلية للضفة الغربية، آذار 2009، متوفر على الموقع التالي: <http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=61&docid=3566&pos=0>
21. حركة السلام الآن، "ملخص البناء في الضفة الغربية 2008" متوفر على الموقع: <http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=61&docid=3508&pos=1>. طبقا لحركة السلام الآن، وفي حين أعلنت السلطات الإسرائيلية انه خلال العام 2008 تم تفكيك أربع بؤر استيطانية، منها بؤرتين تم تفكيكها جزئيا، وبؤرة تم إعادة بناؤها فورا وبؤرة لا يمكن تصنيفها كبؤرة استيطانية (تقديم المعلومات إلى مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بناء على الطلب).

للنص باللغة الانكليزية:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_and_access_2009_05_25_english.pdf

النسخة باللغة الانكليزية هي الملزمة

الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة



هاتف: +972 02 - 582 9962
فاكس: +972 02 - 582 5841
ochaopt@un.org

ص.ب. 38172
القدس الشرقية 91386
www.ochaopt.org